

الفصل التاسع

أهمية التربية على حقوق الإنسان

- أهمية التربية على حقوق الإنسان.
- دور الدراسات الاجتماعية فى تنمية الوعى بحقوق الإنسان.
- دور المعلم فى تنمية الوعى بحقوق الإنسان.

• أهمية التربية على حقوق الإنسان

إن وعى وإدراك الشخص لحقوق الشخصية وحقوق الآخرين شرط أساسى ولا يمكن الاستغناء عنه فى التنفيذ الفعال لحقوق الإنسان، كما أن معرفة مقاييس وآليات حماية حقوق الإنسان، تمكن الأشخاص من المطالبة والتأكيد على حقوقهم وحقوق الآخرين، لذا يجب العمل على نشر الوعى بتلك الحقوق، فالوعى بالحقوق وممارستها فى الحياة اليومية تترتب عليه مجموعة من الآثار الإيجابية.

• الوعى الذاتى بالحقوق يتيح للأفراد أفضل الحظوظ لحماية حقوقهم الفردية والدفاع عنها.

• الوعى الجماعى بالحقوق يكسب المجتمع حصانه ضد الانتهاكات والاعتداءات مهما يكن مصدرها ويجعله يملك وسائل درء العدوان على حقوق المواطنين.

• الوعى هو نشاط ذهنى مصدره العقل يؤدى اتساعه فى المجتمع إلى اتساع نطاق العقلانية والمجتمع العقلانى هو ساحة للحوار الهادئ المتمدن.

• الحوار هو وسيلة عبور فى اتجاه الآخر، احترامه وحفظ حقه فى الاختلاف، وغايته التوافق، توافق الآراء وتوافق المصالح.

• يؤدى الوعى بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية على الصعيد العالمى إلى تعزيز التفاهم الدولى وعدم اللجوء إلى القوة والعنف بقصد الاعتداء والتوسع وقبول حل النزاعات بالطرق السلمية.

• تعزيز التنوع الثقافى واحترام الآخر ونبذ العنف ومناهضة التعصب.

• إمداد الطلاب بالمعرفة للحقوق وممارستها فى الحياة اليومية، وذلك عن طريق تحويل حقوق الإنسان من مجرد مفاهيم مجردة، إلى واقع عملى ممارس فى الحياة اليومية.

• تساعد فى إعداد الطلاب حتى يصبحوا مواطنين صالحين وعلى قدر كبير من الوعى، ويعرفوا ما لهم من حقوق فيتمسكون بها، ويدافعون عنها ضد أى مغتصب.

- إبراز تلازم الحقوق والواجبات لدى الطلاب فيعرفوا أنه لا حق بلا واجب وتقديم الواجب قبل الحق.
- إن تعليم حقوق الإنسان يساعد المتعلمين في بناء الشخصية وتوجيه سلوكهم في إطار احترام حقوق الآخرين.
- النهوض بحقوق الإنسان بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وذلك باعتبارها حقوق مترابطة ومتكاملة.
- فهم القضايا المعاصرة.
- وبالتالي يتضح أن دراسة حقوق الإنسان مرتبطة بمجموعة من المبادئ وهي :
 - إن أية مقترحات بشأن مناهج حقوق الإنسان لا يمكن أن تكون نهائية وستظل الحاجة ماسة لإجراء التعديلات عليها حسب مقتضيات الظروف.
 - نظراً لتعدد وتنوع العوامل التي يجب أن تؤخذ في عين الاعتبار عند وضع أفضل مناهج لتعليم حقوق الإنسان، فإن خبرة وحكمة المعلم تظل مرشد في هذا المجال.
- يجب ألا تكون دراسة حقوق الإنسان إعادة وتكرار لمبادئ غامضة ونصوص المواثيق الدولية، ولكنه يجب أن يكون ناقداً وخلاقاً، وأن يكون ذات علاقة وثيقة بواقع كل مجتمع.

• دور الدراسات الاجتماعية في تنمية الوعي بحقوق الإنسان

تسهم الدراسات الاجتماعية بصفة عامة ومادة التاريخ بصفة خاصة بدور هام في تشكيل وعي الفرد وتوجهاته نحو القضايا الإنسانية المختلفة، بل يعد تنمية الوعي السياسي والاجتماعي أحد أهدافها الرئيسية من خلال محتواها وما يجب أن يتضمنه من موضوعات قادرة على تنمية الوعي بحقوقه وواجباته.

بالنسبة للأهداف

وتعتبر دراسة حقوق الإنسان هدفاً تربوياً ذلك أنه لما كانت التربية عملية تعليمية وتعلم لأنماط متوقعة من السلوك الإنساني، ولما كانت تتعلق بتعليم أفراد

المجتمع من الجيل الجديد كيف يسلكون فى المواقف الاجتماعية المختلفة على أساس ما يتوقعه منهم المجتمع الذى يعيشون فيه، فإننا بتعليم حقوق الإنسان نكون قد حققنا جانباً ضرورياً من جوانب التربية؛ وذلك لأن مجتمعنا يتوقع منا أن نساعد الجيل الجديد فى معرفة كيف يسلكون إزاء حقوقهم وحقوق الآخرين الإنسانية، لا سيما وأن تعليم حقوق الإنسان يجعل الإنسان يعرف حقوقه، وفى نفس الوقت يغرس فيه احترام حقوق الآخرين، يضاف إلى ذلك أن التطوير الكامل لشخصية كل فرد الذى هو هدف التعليم لا يمكن تحقيقه ما لم تتوفر له الحرية، وما لم تحترم جميع الحقوق احتراماً كاملاً.

والدراسات الاجتماعية كمادة دراسية لها أهداف تسعى إلى تحقيقها فى مراحل التعليم العام ومن ثم تحقيق أهداف التربية ثم أهداف المجتمع، وهى أهداف عديدة بحكم طبيعة الدراسات الاجتماعية واتساع موضوعاتها وتشعب محتواها. ويمكن إجمال أهداف حقوق الإنسان ونشر ثقافتها فى ضوء الدراسات الاجتماعية فيما يلى:

- ١ - التعرف على النظم والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليدرك المتعلم حقوقه وواجباته.
- ٢ - إدراك مغزى التطور والعوامل المسؤولة عنه ودور الإنسان فيه والاستعداد لنقله والمشاركة فيه.
- ٣ - إدراك أهمية التنمية الشاملة ومقوماتها ودور العمل الطبيعى والبشرى فيها.
- ٤ - تنمية القدرة على التعبير والمناقشة العلمية والمشاركة فى الحوار وتقبل الرأى الآخر والنقد البناء.
- ٥ - القدرة على تحمل المسؤولية والعمل فى فريق والتعاون المشترك لخدمة المجتمع.
- ٦ - تنمية انتماء الفرد للوطن وتبنى أهدافه والدفاع عن مصالحه والتضحية فى سبيله.
- ٧ - تقدير أدوار الشعوب فى تطور الحضارة الإنسانية عملاً بفكرة التفاهم أو السلام العالمى أو احترام حقوق الإنسان.

٨ - تنمية الوعي السياسى وأهمية الأخذ بمبدأ الديمقراطية والمشاركة فى تحمل المسؤولية السياسية وممارسة الواجبات والحقوق والانتخاب الحر.

ويمكن إضافة بعض الأهداف الأخرى ومنها ما يلى :

١ - تنمية الشخصية الإنسانية وازدهارها بأبعادها الوجدانية والفكرية والاجتماعية ، وتنمية إحساسها بالكرامة والحرية والمساواة والعدل الاجتماعى والممارسة الديمقراطية.

٢ - تعزيز وعى الناس نساءً ورجالاً بحقوقهم بما يساعد على تمكينهم من تحويل مبادئ حقوق الإنسان إلى حقيقة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية ، ورفع قدرتهم على الدفاع عنها وصيانتها والنهوض بها على جميع المستويات.

٣ - توطيد أواصر الصداقة والتضامن بين الشعوب وتعزيز احترام حقوق الآخرين ، وصيانة التعدد والتنوع الثقافى وازدهار الثقافات القومية لكل الجماعات والشعوب وإعلاء ثقافة الحوار والتسامح المتبادل ، ونبذ العنف والتطرف والإرهاب ، وتعزيز اللاعنفا ومناهضة التعصب وإكساب جميع الناس مناعة قوية ضد خطاب الكراهية.

٤ - تعزيز ثقافة السلام القائم على العدل وعلى احترام حقوق الإنسان وعلى رأسها الحق فى تقرير المصير ، والحق فى مقاومة الاحتلال وديمقراطية العلاقات الدولية ، ومؤسسات المجتمع الدولى بحيث تعكس المصالح المشتركة للبشرية. ولا بد أن يؤكد التعليم على مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية والمساواة بين جميع المواطنين دون أى تمييز وأن تطبق هذه الأهداف على أرض الواقع.

بالنسبة للمحتوى:

ليس الغرض من تدريس حقوق الإنسان أن يكون عبئاً إضافياً على المقرر الدراسى المكتظ ، وإنما الغرض منه أن يكون سبباً لتكامل الموضوعات التى تدرس بالفعل فى المدارس.

ويمثل المنهج الدراسي نظاماً فرعياً من نظام رئيسى أكبر وهو التربية ، ومن تنعكس عليه كل ما يصيب التربية من متغيرات وكل ما يمتد إليها من آثار لكونها أيضاً نظاماً فرعياً لنظام كلى أشمل وهو المجتمع ، والمنهج الدراسي فوق هذا كله هو المؤسسة المنوط بها ترجمة الفلسفة التربوية إلى أساليب تدريس وإجراءات تأخذ طريقها ليس إلى المدرسة فقط بل إلى حجرة الدراسة ذاتها.

إن تضمين حقوق الإنسان فى المناهج الدراسية يأتى عى ثلاثة مداخل وهى :
المدخل الأول: مدخل الوحدات الدراسية أى معالجة موضوعات تتضمن أبعاداً حقوقية وهذا يحقق مبدأ وحدة المعرفة.

المدخل الثانى: المدخل الاندماجى ، أى تضمين موضوعات حقوقية فى مختلف المواد التعليمية دون إضافة عبء جديد على المنهج.

المدخل الثالث: المدخل المستقل ، أى حقوق الإنسان كمدخل مستقل بذاته.
ويمكن لمناهج التاريخ أن تسهم فى تنمية الوعى السياسى والاجتماعى من خلال دراسته لأنظمة السياسية والمسائل المرتبطة بها واحترام حقوق الغير واحترام الرأى والرأى الآخر وعدم الاعتداء على الآخرين والمساواة أمام القانون وهذه المفاهيم والقيم السياسية تسهم فى الوصول بالمتعلم إلى المشاركة السياسية المتمثلة فى مشاركته فى الانتخابات والتنظيمات السياسية ومناقشة المسائل السياسية سواء كانت داخل المجتمع الذى يعيش فيه أو المجتمع العربى والإسلامى أو المجتمع العالمى ، بالإضافة إلى إعداد المتعلم ليكون إنساناً عالمياً صالحاً داخل المجتمع يتصف بالاجابية والمشاركة فى كافة قضايا المجتمع ، يشارك المجتمع فى آماله وانتصاراته وهزائمه فتبنى لديه السلوك الاجتماعى السليم وتساعده على فهم العديد من المشكلات الاجتماعية التى يعانى منها المجتمع وتحثه على المشاركة فى طرح الحلول المناسبة لها وتنمى لديهم حب العمل والتعاون مع الآخرين.

إن فى الدراسات الاجتماعية بصفة عامة والتاريخ على وجه الخصوص دروساً فى الفداء من أجل الوطن ، ودروساً فى التضحية من أجل الشعب ، ودروساً فى البطولة فى كافة ميادين الحياة ، وفى الدراسات الاجتماعية دروساً عمليه فى الإخاء وتحمل

المسؤولية وتفضيل صالح الجماعة على صالح الفرد، واحترام الملكية العامة والخاصة على أنها ملك للجميع ينبغى أن يحافظ عليها الجميع، وغير ذلك من الخصائص والصفات التى تتضمنها الروح القومية السلمية وننشدتها فى المواطن، وعن طريق الدراسات الاجتماعية يفهم الطلاب واجبات المواطن وحقوقه، ويعرف جوانب كثيرة فى الحياة السياسية والاجتماعية ببلادة ودورة فيها.

وينبغى أن يتضمن المنهج بعض النصوص القانونية كما جاءت بالدستور ليتعلمها الطلاب بهدف توثيق العلاقة بينهم وبين السلطة على أى مستوى من المستويات (إدارة المدرسة، السلطة المحلية، السلطة المركزية، السلطة العليا الحاكمة)، كذلك ينبغى أن يلقى المنهج الضوء على التشريعات القانونية التى جاءت من أجل احترام إنسانية الإنسان، والمحافظة على وجوده.

لذلك يجب دمج موضوعات حقوق الإنسان فى جميع مراحل التعليم من مرحلة التعليم الأساسى حتى الجامعة كل حسب مستواه، وأن يولى التعليم غير الرسمى عناية خاصة بحقوق الإنسان.

بالنسبة لطرق التدريس:

ينبغى استخدام الأساليب والطرق التى تؤكد على ايجابية المتعلم والتى تساعد على تنمية وعيه بحقوقه الاجتماعية والسياسية.

وبالتالى فلا بد على المعلمين من استخدام أساليب المناقشة والحوار وتزويد الطلاب بالنصوص اللازمة للمطالعة والقراءة، لعب الأدوار، العصف الذهنى، المعينات البصرية وغيرها من الأساليب التى تساعد على المشاركة الفعالة من المتعلم.

بالنسبة للأنشطة:

وهى تلك الأنشطة التى يقوم بها الطلاب بهدف تنمية الوعى بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية، فتتنوع هذه الأنشطة، فهناك الأنشطة التى تتم داخل الفصل وهى غالباً ما تتم فى مكتبة الفصل، صحافة الفصل، وتتمثل فى إعداد مجلة تتناول أهم حقوق الإنسان.

وهناك الأنشطة التى تتم خارج الفصل والتى تتمثل فى الزيارات الميدانية للمؤسسات والمراكز المختلفة بالمجتمع للوقوف على مدى تطبيق حقوق الإنسان فى هذه المواقع.

بالنسبة للتقويم:

وهى الأساليب التى يستخدمها المعلم لكى يقيس مدى تعلم الطلاب لحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية وتتنوع هذه الأساليب ومنها بطاقات الملاحظة، ومقاييس الاتجاه ، ومقاييس الوعى ببعض أبعاد حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الاختبارات التى تقيس أبعاد حقوق الإنسان.

• دور المعلم فى تنمية الوعى بحقوق الإنسان

يعد المعلم حجر الزاوية فى العملية التعليمية، ومحور الرسالة التربوية والركيزة الأساسية فى نجاحها فمهما كان الكتاب المدرسى جيد، فإنه لن يحقق الهدف المنشود إذا لم يقم على تدريسه معلم يتمتع بالكفاءة والقدرة والوعى بالأهداف المخطط لها.

ويمكن لمعلم الدراسات الاجتماعية بصفة عامة، والتاريخ بصفة خاصة أن يتخذ من بنود الإعلان العالمى لحقوق الإنسان معياراً للحكم على قضايا عديدة فى مجال المنهج المدرسى من خلال التدرج فى طرح مواقف وقضايا خاصة بالصراع من أجل الحقوق الإنسانية خارج نطاق المدرسة، وعلى المستوى المحلى والقومى والعالمى.

والمعلم له دور كبير لا يستهان به فى التنشئة الاجتماعية للطلاب وإمدادهم بالمعلومات وتدريبهم على المهارات وإكسابهم اتجاهات ايجابية مرغوب فيها نحو المجتمع، وهذا الإعداد يتمثل فى تنمية الطالب عقلياً وجسدياً ومهاريّاً، وذلك عن طريق إمداد الطالب بالمعارف والمعلومات وتدريبهم على المهارات المختلفة التى تساعدهم على الانخراط فى المجتمع ويكون لهم دور فاعل فى المشاركة المجتمعية، بالإضافة إلى امتلاكهم القدرة على تحليل ما يدور حولهم من أحداث ومعرفة حقوقهم والتمسك بها مع التأكيد على واجباتهم نحو المجتمع.

لذلك حتى يكون المعلم قادراً على تدريس حقوق الإنسان، فيجب القيام بمجموعة من الأمور الهامة ومنها ما يلي :

– ضرورة أن يكون كل مُعلم على دراية جيدة بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية وغيرها من الحقوق الأخرى قبل تخرجه من الجامعة.

– ضرورة تضمين برامج إعداد المعلمين وبرامج التدريب أثناء الخدمة مما يساعد المعلمين على اكتساب كفايات تناول مبادئ وأبعاد حقوق الإنسان من خلال طرق التدريس بما يتلاءم مع خصائص الطلاب في مراحل التعليم العام المختلفة.

– إقامة ندوات وورش ودورات ومؤتمرات وورش عمل متابعة لإكساب المعلمين المهارات المطلوبة لتدريس حقوق الإنسان.

– ضرورة إجراء ودعم وتشجيع البحوث والدراسات التى تتناول حقوق الإنسان ونشرها وتقديم الندوات والمحاضرات لتوعية المعلمين باستمرار.

– التنسيق والتعاون مع الهيئات الحكومية والجمعيات ومؤسسات العمل المدنى المتخصصة فى مجال حقوق الإنسان لتقديم المعلومات للمعلمين عن أهم إنجازاتها فى الاهتمام بالدفاع عن حقوق الإنسان، ومدى اهتمام الدولة باحترام حقوق الإنسان.

ولقد أكدت العديد من الدراسات على أهمية تنمية الوعى بحقوق الإنسان والتأكيد على ضرورة تعليم هذه الحقوق فى مدارسنا ومن هذه الدراسات ما يلي :

• دراسة «أحمد عبد الله الصغير، ٢٠١٧»، والتي هدفت إلى رصد واقع مفاهيم حقوق الإنسان لدى طلاب الجامعة فى مصر فى ضوء بعض المتغيرات السياسية المعاصرة ودور التعليم فى تطويره، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفى من أجل عرض وتحليل مفاهيم حقوق الإنسان، وأنواعها وخصائصها، ودور التعليم الجامعى فى تنمية مفاهيم حقوق الإنسان، والتغيرات السياسية والمعاصرة الداعية إلى الاهتمام بتنمية مفاهيم حقوق الإنسان الصحيحة لدى طلاب الجامعة ، وتم الاعتماد على استبيان كأداة من أدوات المنهج الوصفى من أجل جمع البيانات من بعض طلاب السنة النهائية بجامعة أسيوط لقياس مدى إدراكهم لمفهوم حقوق الإنسان وأساليب ممارستها، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن نحو ٦٦٪ من الطلاب

عينة البحث والتي بلغ عددهم الإجمالي (١١٢٨) طالبا وطالبة لا يدركون المفهوم الصحيح لحقوق الإنسان، وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة في تربية وتعليم وتدريب طلابها على ممارسة حقوق الإنسان بصورة سليمة.

• دراسة «جعفر كامل مصطفى الرابعة، عبد الله عزام الجراح، ٢٠١٦»، والتي هدفت إلى الكشف عن درجة اهتمام مناهج التربية الاجتماعية والوطنية في المرحلة الأساسية في الأردن بحقوق الإنسان، واعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى، وحاولت الدراسة تقديم نموذج مقترح لمبادئ حقوق الإنسان التي يمكن تضمينها في مناهج التربية الاجتماعية والوطنية، وتكونت عينة الدراسة من كتب التربية الاجتماعية والوطنية للمصنف الثالث والخامس والسابع والتاسع العاشر الأساسي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم مراعاة التكامل والتوازن والشمول في تضمين مبادئ حقوق الإنسان في مناهج التربية الاجتماعية والوطنية، كما أظهرت النتائج تدني الاهتمام ببعض مبادئ حقوق الإنسان فيها وخاصة محور الحقوق الثقافية، ومحور الفئات والجماعات الضعيفة أو المحرومة.

• دراسة «إيمان عبد الفتاح إبراهيم، أسماء عبد الفتاح نصر، ٢٠١٥»، والتي هدفت إلى التعرف على الأسس النظرية لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان في مصر، والتعرف على خبرات وتجارب كل من اندونيسيا وكندا وألمانيا في مجال تعليم حقوق الإنسان، وتوصلت الدراسة إلى وضع استراتيجية مقترحة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان في مصر في ضوء خبرات بعض الدول.

• دراسة «فوزية بنت محمد بن ناصر، ٢٠١٢»، والتي هدفت إلى الكشف عن فاعلية أنشطة مقترحة لتنمية بعض مفاهيم حقوق الإنسان الواردة في مناهج التربية الاجتماعية والوطنية بالمرحلة الابتدائية، وقد تكونت عينة الدراسة من «٣٤» تلميذة من تلميذات الصف الرابع الابتدائي، واعتمدت الدراسة على «استمارة تحليل لمحتوى كتب التربية الاجتماعية والوطنية بالصف الرابع الابتدائي، اختبار تحصيلي لقياس فاعلية الأنشطة المقترحة، وتوصلت نتائج

الدراسة إلى فاعلية أنشطة مقترحة لتنمية بعض مفاهيم حقوق الإنسان الواردة في مناهج التربية الاجتماعية والوطنية بالمرحلة الابتدائية.

• دراسة "لمياء محمد أيمن خيرى، ٢٠١١"، والتي هدفت إلى الكشف عن فاعلية منهج مطور قائم على التعلم النشط لتدريس التاريخ فى تنمية الوعى بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية لدى طلاب المرحلة الإعدادية، وتكونت عينة الدراسة من (٣٠) طالب من طلاب الصف الثالث الإعدادى، واعتمدت الدراسة على "اختبار تحصيل، مقياس الوعى بحقوق الإنسان السياسية، مقياس الوعى بحقوق الإنسان الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى فاعلية المنهج المطور القائم على التعلم النشط لتدريس التاريخ فى تنمية الوعى بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية لدى طلاب المرحلة الإعدادية.

• دراسة "فهد بن حميد بن محمد الشريف، ٢٠١٠"، التي هدفت إلى التعرف على مدى إسهام المدرسة المتوسطة فى تفعيل حقوق الإنسان من منظور تربوى إسلامى، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى للتعرف على أهم المفاهيم الخاصة بحقوق الإنسان فى المرحلة المتوسطة، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة التأكيد على إدخال حقوق الإنسان ضمن المناهج التعليمية كمادة مستقلة، وأن أفضل طريقة لفهم حقوق الإنسان هى ممارستها عملياً ويمكن للحياة المدرسية أن توفر هذه الممارسة وتعزز الدراسة النظرية فى المناهج بالتطبيق العملى على أرض الواقع.

• دراسة "ماجدة راجح هديف البقمى، ٢٠١٠"، التي هدفت إلى وضع تصور مقترح لتضمين بعض مفاهيم حقوق الإنسان فى منهج الجغرافيا لطالبات المرحلة المتوسطة بالملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على بناء قائمة مفاهيم حقوق الإنسان التي يجب توافرها فى منهج الجغرافيا وتم تحليل منهج الجغرافيا لطالبات الصف الثالث بالمرحلة المتوسطة وذلك فى ضوء ما تتضمنه قائمة مفاهيم حقوق الإنسان، وأوصت الدراسة على ضرورة الاهتمام بتضمين مفاهيم حقوق الإنسان بالقائمة المقدمة بهذا البحث فى أهداف ومحتوى كافة مناهج الجغرافيا بمرحلة التعليم المتوسطة للطالبات، وأيضاً فى مناهج الجغرافيا بالمرحلة ذاتها للبنين،

ضرورة الاهتمام بعقد دورات تدريبية للمعلمات أثناء الخدمة تهدف إلى تعريفهن بمبادئ ومفاهيم تربية حقوق الإنسان وأهميتها فى تنمية الوعى الاجتماعى والسياسى والثقافى للطالبات، تدريب طالبات كلية التربية على استخدام الطرق والأساليب الحديثة فى التدريس التى تلائم أهداف تربية مفاهيم حقوق الإنسان مثل، طريقة المناقشة والحوار، التعلم التعاونى، الألعاب التعليمية، التعلم الذاتى لما لها من أثر على تنمية الوعى بحقوق الإنسان.

• دراسة "أحمد زارع أحمد، ٢٠٠٩"، التى هدفت إلى التعرف على فاعلية بناء برنامج موقفى مقترح فى الجغرافيا لتنمية الوعى بحقوق الإنسان وبعض مهارات التعلم الجمعى لدى طلاب المرحلة الإعدادية، واعتمدت الدراسة على مقياس الوعى بحقوق الإنسان، قائمة بمفاهيم حقوق الإنسان، اختبار لبعض مهارات التعلم الجمعى، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطى درجات الطلاب فى التطبيق القبلى والبعدى لمقياس الوعى بمفاهيم حقوق الإنسان لصالح التطبيق البعدى، وفاعلية البرنامج المقترح فى تدريس الجغرافيا المبني على الموقفية لتنمية الوعى بمفاهيم حقوق الإنسان، وأكدت الدراسة على ضرورة الاهتمام بالدراسات والبحوث التى تهتم بحقوق وقضايا الإنسان وتضمنها بطريقة مباشرة فى الموضوعات.

• دراسة «حسن عايل أحمد، اسماء زين صادق، ٢٠٠٩»، والتى هدفت إلى إعداد خطة مقترحة لتدريس مفاهيم حقوق الإنسان فى مراحل التعليم العام فى المملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على استبانة لتحديد مدى ارتباط المفاهيم الأساسية بحقوق الإنسان، ومدى ارتباط المفهوم الفرعى بالمفهوم الرئيس لحقوق الإنسان، والمرحلة الأكثر مناسبة لتدريس المفاهيم الفرعية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى إعداد خطة مقترحة لتدريس مفاهيم حقوق الإنسان من خلال المواد الاجتماعية، (التاريخ، الجغرافيا، التربية الوطنية) فى مراحل التعليم العام فى المملكة العربية السعودية من الصف الرابع الابتدائى وحتى الصف الثالث الثانوى.

• دراسة « أشلى » (Ashley Lucas، 2009)، والتي هدفت إلى التعرف على دور مناهج المدارس الابتدائية في نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان لدى الأطفال، وأكدت الدراسة على أهمية نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الأطفال في تلك المرحلة من خلال المناهج التعليمية، وقدمت الدراسة نموذجاً لكيفية إدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية وضحت من خلاله للتلاميذ كيف يعيش الأطفال في العالم من حولهم.

• دراسة « إلهام عبد الحميد فرج، ٢٠٠٨ »، والتي هدفت التعرف على واقع ثقافة حقوق الإنسان والتدريس الفعال داخل الجامعة من خلال التعرف على الرصيد المعرفي بقضايا حقوق الإنسان لدى المتدرب والأستاذ بالجامعة، وكذلك التعرف على الرصيد المعرفي الخاص بحقوق وواجبات أعضاء هيئة التدريس وأيضاً حقوق وواجبات الطلاب، وتناولت تحديد أهم مهارات التدريس الفعال لدى المتدرب الجامعي، وتحديد العلاقة بين ثقافة حقوق الإنسان والتدريس الفعال ثم تصميم برنامج تدريبي على التدريس الفعال لحقوق الإنسان، وتوصلت نتائج الدراسة إلى فاعلية البرنامج والذي أسهم في ارتفاع درجات التحصيل ودرجات الأداء المهاري، وهو ما يعنى وجود علاقة ايجابية بين اكتساب حقوق الإنسان وبين اكتساب مهارات التدريس الفعال.

• دراسة « سميرة فهد الرجا المعصب، ٢٠٠٨ »، والتي هدفت إلى تطوير منهج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية في ضوء حقوق الإنسان في التصور الإسلامي بدولة الكويت، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة طلاب في مدرستين من المدارس الثانوية بالكويت، وقامت بتحليل محتوى كتب التربية الإسلامية للصفوف الثلاثة (العاشر، الحادي عشر، الثاني عشر)، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى قائمة حقوق الإنسان التي يجب توافرها في منهج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية في التصور الإسلامي بدولة الكويت، وقد تم تقسيمها إلى خمسة محاور هي، (والحفاظ على الدين، الحياة، النسل، العقل، المال).

• دراسة "لمياء جاد الرب، ٢٠٠٨"، والتي هدفت إلى تحديد حقوق الإنسان في الإسلام في مناهج التربية الدينية الإسلامية في مراحل التعليم العام وتحديد مدى توافرها بها، وتقديم تصور مقترح لحقوق الإنسان في الإسلام لمواكبة متطلبات المجتمع الحديث، واعتمدت الدراسة على قائمة بحقوق الإنسان في الإسلام، استمارة تحليل المحتوى لبيان مدى توافر حقوق الإنسان في الإسلام في كتب التربية الدينية الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى قائمة اشتملت على حقوق الإنسان في الإسلام من خلال البيان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام والتي تتكون من ستة حقوق رئيسية، الحقوق المدنية، الحقوق السياسية، الحقوق الاقتصادية، الحقوق الاجتماعية، الحقوق الصحية، حقوق المرأة والطفل).

• دراسة "جينفر" (Jennifer, L. G, 2008)، والتي هدفت إلى التعرف على أثر منهج حقوق الإنسان في اتجاهات الطلاب وسلوكهم، وقد تكونت عينة الدراسة من أحد فصول الصف الثامن الذي يقوم بدراسة مادة الدراسات الاجتماعية، وتحددت المشكلة الخاصة بالدراسة من وجود نقص في مشاركة الطلاب بالعمليات السياسية والمسئوليات العالمية بالإضافة إلى التعاطف مع الآخرين واستمرار التمرد والعنف، وقد قيم الباحث تأثيرات منهج حقوق الإنسان على اتجاهات الطلاب وسلوكهم من أجل تحديد مدى صدق هذه الإدعاءات، وتم تدريس المنهج خلال مدة ثمانية أسابيع، وقد استعان الباحث باستبيان قام بتطبيقه قبل تدريس المنهج وبعد تدريسه للتعرف على أثر المنهج، وقد توصل الباحث إلى أن تعليم حقوق الإنسان يولد تعاطفاً أكثر ويجعل الأفراد أكثر انخراطاً في العمل المدني.

• دراسة "لوردان" (Lordan, M. K, 2008)، والتي هدفت إلى تحليل دور التربية كحق من حقوق الإنسان، وسعت هذه الدراسة إلى تحليل أهداف مبادرة التنمية في الألفية للتعليم الإبتدائي على المستوى العالمي بحلول عام ٢٠١٥م، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن أن تعمل التربية كوسيلة لتحقيق حقوق الإنسان، والتي تشمل التحرر من العنف، والمساواة بين الجنسين، والتنمية.

• دراسة "كيت" (Keet، A. ، 2007) ، التى هدفت إلى تطبيق تحليل مفاهيمى تاريخى وتطوير خريطة مفاهيمية لمفهوم تعليم حقوق الإنسان التى يمكن تضمينها فى برامج تعليم الجغرافيا فى مراحل التعليم العام والجامعى ، وقدمت الدراسة تحليلاً نظرياً عن تعليم حقوق الإنسان من خلال دراسة المعانى التى تنظم وتبنى الهيكل المفاهيمى لتعليم حقوق الإنسان ، وقد تم تتبع مفهوم حقوق الإنسان ومعانية المتغيرة عبر الزمن وتحليله من خلال نظريات متعددة.

• دراسة «محمد عبد الرازق القمحاوى ، ٢٠٠٦» ، والتى هدفت إلى دراسة حقوق الإنسان المتعلم فى المدرسة الثانوية العامة على أسس علمية للتعرف على واقع تمتعه بها ، والكشف عن المعوقات التى قد تحول دون تمتع المتعلم بحقوقه الإنسانية داخل المدرسة الثانوية العامة ، وقد اعتمدت الدراسة على استبانته للكشف عن واقع تمتع المتعلمين بحقوقهم الإنسانية ، واستبانته للكشف عن المعوقات التى قد تحول دون كفالة تمتع المتعلم بحقوقه الإنسانية داخل المدرسة الثانوية العامة ، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة تمتع المتعلمين بحقوقهم الإنسانية المختلفة فى المدرسة الثانوية تراوحت بين الضعيف والضعيف جداً ، وعدم أخذ آراء المعلمين فى الاعتبار بشأن تطوير العمل المدرسى.

• دراسة "سرجيو" (Haddad، Sergio ، 2006) ، التى هدفت مناقشة موضوع الشباب وتعليم الكبار من منظور ثنائى ، المنظور الأول ، حقوق الإنسان والتنمية البشرية ، والمنظور الثانى ، مرتبط بضمان أو إنكار الحق فى التنمية ، وأكدت الدراسة على عالمية حقوق الإنسان والتى يتم تطويرها على مستويين ، المستوى الرسمى الذى يتعلق بالمساواة أمام القانون ، والمستوى الواقعى الذى يترجم إلى خطوات عملية لجعلها فاعلة ، وأن تكون السياسات العامة فى مجال التعليم بشكل موجه إلى إمكانات الشباب وطلاب تعليم الكبار الذين حصلوا على قدر بسيط من التعليم أو لم يحصلوا على أى قدر منه ، وضرورة استثمار الشباب وتعليم الكبار وهذا هو العمل الإيجابى اللازم للتغلب على عدم المساواة.

• دراسة «بيرج» (Silverberg, D, A, 2005)، التي هدفت إلى الكشف عن أثر منهج مقترح في تعليم حقوق الإنسان مقدم من قبل منظمة العفو الدولية، والكشف عن النتائج التجريبية لتحديد التغذية المرتدة الكمية والكيفية ليستفيد منها المعلمون عند استخدامها بالمدارس، وقد سعت الدراسة إلى إشراك ما يزيد على (٣٠٠) من المربين المتخصصين في حقوق الإنسان حول العالم للمشاركة في المسح الخاص بقياسهم لتعلم الطلاب، وقد توصلت الدراسة إلى إمكانية وجود فوائد لفهم الطلاب وسلوكهم حول قضايا العدالة الاجتماعية والكفاية الثقافية والتعاطف.

• دراسة «إيمان حمدي عمار، ٢٠٠٥»، التي هدفت إلى تحليل وتقويم محتوى المقررات الدراسية في مرحلة التعليم الثانوى في ضوء مبادئ حقوق الإنسان، مع تصميم برنامج لدعم نشر ثقافة حقوق الإنسان، وقياس أثره على تعلم الطلاب حقوق الإنسان، وقد اعتمدت الدراسة على قائمة بحقوق الإنسان التي ينبغي توافرها في منهج المرحلة الثانوية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة توفير عدد من المتطلبات التربوية التي لا بد من توافرها من أجل ضمان نشر ثقافة حقوق الإنسان في المرحلة الثانوية.

• دراسة «ماجنندوز»، (Magendzo, Abraham) 2005، والتي هدفت التعرف على كيفية تعليم حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية والذي بدأ في منتصف الثمانينيات مع الأنظمة الديكتاتورية في السلطة، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود نهج للتعامل مع الظروف الحرجة مع وجود العجز الثقافى فيما يرتبط بالاعتراف وإدراك الآخر.

• دراسة «ويليامز» (Williams, R, B, 2001)، والتي هدفت إلى معرفة دور الكتب المدرسية في البرامج الدراسية للدراسات الاجتماعية بألبورتا في تنمية أبعاد تعليم حقوق الإنسان، وقد استخدمت الدراسة المنهج الكيفى من خلال تحليل محتوى عدد من الكتب الخاصة بالدراسات الاجتماعية (التاريخ، الجغرافيا) ببعض مدارس ألبورتا خلال ثلاث سنوات، وقد تم تصميم إطار مفاهيمى لمبادئ وقضايا

حقوق الإنسان بناءً على أدوات دولية كبرى في مجال حقوق الإنسان تتناسب مع عقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان، وقد تم تضمين مقدار من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن كتب البرتا في الوقت الحالي لا يمكن أن تكون المصدر الوحيد للطلاب والمعلمين من أجل تعليم حقوق الإنسان، وإنما هناك حاجة إلى مصادر إضافية من أجل توفير تعليم حقوق الإنسان.